

Distr.: General
13 June 2002
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

لغينيا - بيساو فيما يتعلق بتقديم الدعم للميزانية وللمساعدة الإنمائية والتقنية.

٣ - ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة منذ صدور تقريره الأخير، ويركز على الدور التيسيري المستمر الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وعمل الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ثانيا - التطورات السياسية

٤ - ظلت الحالة العامة هادئة في البلاد طوال الفترة المشمولة بالاستعراض بالرغم من ارتفاع حدة التوترات السياسية. وقد هدف الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أواخر آذار/مارس بين الحكومة والمعارضة إلى زيادة تطبيع الحالة في البلاد وتسهيل قبول الجمعية الوطنية لبرنامج عمل الحكومة، وأظهر الانفتاح من جانب رئيس الوزراء لإجراء الحوار وتحقيق الوفاق إضافة إلى إبداء شعور بالمسؤولية من جانب تحالف أحزاب المعارضة.

٥ - كما تواصل الحوار بين الجهاز التشريعي والحكومة منذ ذلك التاريخ مركزا على مشروع ميزانية الحكومة. وبعد النقد الذي وجهته المعارضة بأن الحكومة قد فشلت في ترجمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ التي طلب المجلس فيها مّني أن أطلعته بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو، وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وأن أقدم إليه كل ٩٠ يوما تقريراً عن ذلك.

٢ - وقد بيّنت في تقريره الأخير المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/2002/312) أن تقدما ملحوظا قد تحقق في توطيد عملية إرساء الديمقراطية في غينيا - بيساو. وفي الوقت ذاته أعربت عن القلق بشأن بعض التطورات التي تؤثر في فعالية الجهاز القضائي ووسائل الاتصال ورابطة حقوق الإنسان ودعوت حكومة رئيس الوزراء المهتمرا بتشيا نهاسي إلى احترام التزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان واستقلال القضاء. كما دعوت حكومة غينيا - بيساو ومجتمع المانحين إلى المضي قدما في تنفيذ الخطط المتعلقة بتسريح المقاتلين السابقين وإعادة تشكيل القوات المسلحة لأن ذلك أمر لا غنى عنه من أجل استتباب السلم الدائم في البلاد. وأخيرا دعوت المجتمع الدولي إلى الاستجابة إلى الاحتياجات العاجلة

الأمين العام لاتحاد نقابات العمال تقديم الدليل على تشكيل مجلسه التنفيذي بشكل قانوني. وقد اعتبرت هذه الخطوة تدخلا من جانب الحكومة في الشؤون الداخلية لمنظمة عمل مستقلة.

١٠ - ولا يزال عدم إعلان الدستور المنقح يساهم في حدوث التوترات السياسية. ففي ٢٣ أيار/مايو قدم الرئيس يالا تعليقاته على الدستور إلى رئيس الجمعية الوطنية. ويبدو أنه يطلب الحق في تعيين رؤساء أركان القوات المسلحة والمفتش العام للجيش بناء على مشورة الحكومة وليس بناء على توصية منها والحق في أن يرأس بناء على تقديره، مجلس الوزراء ويطلب سلطة تعيين السفراء بناء على مشورة الحكومة وليس بتوصية منها. وتنتظر اللجنة الفنية التابعة للجمعية الوطنية في الوقت الحالي في مقترحات الرئيس.

١١ - ومن أجل تشجيع النقاش السلمي بشأن هذه القضايا وغيرها فيما بين المؤسسات المختلفة والعناصر الفاعلة الرئيسية نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ندوة عن الحوار الوطني بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية جمعت بين ٨٠ ممثلا للمؤسسات الوطنية بما فيها القوات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وتوج الحوار باعتماد المشاركين لإعلان بيساو الذي اشتمل على توصيات بشأن القضايا السياسية وحقوق الإنسان والديمقراطية بما في ذلك الحاجة إلى كفالة فصل السلطات واستقلال القضاء. ودعا أيضا إلى تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات والتخطيط لأنشطة أخرى.

١٢ - وفي مبادرة أخرى لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو هدفت إلى تعزيز السلام وتوطيد العملية الديمقراطية، حضر ٦٨ مشتركا من بينهم برلمانيون حلقة دراسية عن آليات منع النزاع وحله عقدت في بيساو

التعهدات التي أوجزتها في برنامج العمل، ولا سيما تمويل الحد الجديد الأدنى للأجور البالغ ٢٨ ٥٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤٠ دولار أمريكي تقريبا) قامت الحكومة بسحب الميزانية وتقديمها من جديد مشيرة إلى أنه بسبب الحالة الهشة للاقتصاد فإنها لن تكون في وضع يتيح لها تطبيق الأجر الأدنى الجديد.

٦ - وبناء على هذه الخلفية التوافقية يظل التحدي الكبير الذي يواجهه الحكومة هو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة. ونظرا لعدم توفر الموارد المالية الملائمة، واجهت الحكومة صعوبة في إدارة الميزانية مما أدى إلى انتقادها بواسطة مؤسسات بريتون وودز.

٧ - وذكر مرسوم حكومي صدر في ٢٧ نيسان/أبريل أنه تم إبدال وزراء المالية والاقتصاد والإدارة العامة والعدل ومصائد الأسماك. وأشار بعض المراقبين إلى أهمية تعيين وزير المالية والاقتصاد الجديد السيد روي دوارت باروس نظرا لدواعي القلق التي أعربت عنها مؤسسات بريتون وودز بشأن إدارة الميزانية. وفي ٢٧ أيار/مايو تم أيضا إبدال وزير الداخلية.

٨ - ويظل هناك تحد صعب آخر هو عدم قدرة الحكومة على دفع متأخرات المرتبات المتراكمة للموظفين المدنيين والأجور العادية بالكامل وفي الوقت الملائم. وظل ذلك يولد توترا اجتماعيا باستمرار مما نتج عنه تدهور العلاقات بين الحكومة وأحد كبار اتحادات العمال هو الاتحاد الوطني لنقابات العمال مما حدا به لأن يدعو في ٢٩ نيسان/أبريل إلى تنفيذ إضراب لمدة خمسة أيام لعمال القطاع العام.

٩ - وتيسر دفع بعض المتأخرات عن طريق تحويل مبكر قدمته اللجنة الأوروبية لتصاريح صيد الأسماك مما خفف حدة التوترات الاجتماعية نوعا ما. إلا أن موضوعا مثيرا للجدل قد برز بعد ذلك بقليل عندما طلب مكتب النائب العام إلى

على الحالة الأمنية في مناطق غينيا - بيساو التي تجاور تلك المنطقة.

١٥ - وجدد بلد جار آخر مؤخرا وهو غامبيا تأكيده القوي لجهود حكومة غينيا - بيساو لتوطيد الديمقراطية والسلام في البلاد نظرا لأن السلم في عموم شبه المنطقة سوف يتأثر سلبا بشكل فوري إذا لم يتوطد في غينيا - بيساو. وأكد وزير خارجية غامبيا أثناء زيارة قام بها ممثلي إلى بانغول في الفترة من ١٦ إلى ٢١ أيار/مايو أن حكومته ولا سيما من خلال عضويتها في رئاسة فريق أصدقاء غينيا - بيساو سوف تسعى إلى تعبئة الدعم الدولي لغينيا - بيساو. ومن المقرر عقد اجتماع لرؤساء غامبيا وغينيا - بيساو والسنغال لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في القريب العاجل في الوقت الذي يجري فيه العمل لتحديد مكانه.

١٦ - كما تأجل مرة أخرى تنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتسريح والتأهيل وإعادة الاندماج. ويمول البرنامج صندوق استثماري متعدد المانحين يديره البنك الدولي. ويصر بعض المانحين على ضرورة أن تقوم حكومة غينيا - بيساو بإعادة الأموال التي حولتها من البرنامج إلى نفقات الحكومة الأخرى بالكامل حتى يبدأ البرنامج عملياته. ولا تزال المناقشات جارية بشأن هذا الموضوع. ويشمل البرنامج لهذه السنة ٨٢١ ٣ فردا من بينهم ٢ ٧٣٨ فردا من أفراد القوات المسلحة العاملين. ومن بين هؤلاء ١١ لواء و ١٢٥ ضابطا كبيرا. وسوف يكتمل البرنامج في عام ٢٠٠٤. بمرحلة إعادة التأهيل وبشكل عام سيكون البرنامج قد عالج حالات ١٥ ألف من المقاتلين السابقين في ذلك التاريخ.

١٧ - وفي الوقت الذي تواصل فيه الحكومة العمل لإعادة تشكيل القوات المسلحة، تركز القيادة العسكرية على توعية القوات المسلحة بالحاجة إلى إعادة التشكيل وتحديد

يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وركزت الحلقة الدراسية مناقشتها على المصالحة الوطنية والحوار كأداة رئيسية لتسوية الخلافات. وأوصت الحلقة الدراسية الجمعية الوطنية من بين استنتاجات أخرى بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة وهيئة الأوضاع التي تستطيع فيها مؤسسات الدولة العمل وفقا للمبادئ والقيم الديمقراطية.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٣ - واصل المسؤولون الحكوميون سياسة التعاون السلمي مع جيران غينيا - بيساو في شبه المنطقة. ففي الشهر الأخير تم تعزيز العلاقات مع السنغال ولا سيما بعد الزيارة التي قام بها وزير داخلية السنغال إلى بيساو في ٢٨ أيار/مايو لمناقشة القضايا ذات المصلحة المتبادلة. وكان من بين تلك القضايا الحوادث التي وقعت مؤخرا بين الأسطول البحري لغينيا - بيساو وسفن صيد الأسماك السنغالية التي لم تكن تملك ترخيصا لصيد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة لغينيا - بيساو. وقُتل أثناء تلك الحوادث إثنان من أفراد اسطول غينيا - بيساو واحتجز عدد من البحارة السنغاليين بواسطة سلطات غينيا - بيساو. وتمثلت الحادثة الثانية في احتجاز سلطات غينيا - بيساو في نهاية آذار/مارس للسيد الكسندر أدجيبا وهو الناطق باسم حركة كاسامانسا الانفصالية (وهي حركة القوات الديمقراطية لكاسامانسا) لدخوله لغينيا - بيساو بطريق غير مشروع. وفي ٢٩ أيار/مايو أفرج عن السيد جيبا وذهب إلى السنغال وهو الآن موجود في بانغول التي كان يقيم فيها سابقا. ويفهم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو أن حالة البحارة السنغاليين لا تزال قيد المناقشة بين الحكومتين.

١٤ - وظلت الحالة الأمنية على طول الحدود مع السنغال هادئة. ولكن لا يزال القلق يتعلق بحدوث حالات عنف دورية وأنشطة غير قانونية في منطقة كازامانس مما قد يؤثر

السيدة فيليمونة تيبوتي أكدت من جديد التزام حكومتها بالتعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

٢١ - ولذلك فإن مما يدعو للأسف أن أبلغكم بأن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو قد تلقى عددا من الشكاوى من أسر ٣٨ فردا لا يزالون محتجزين بسبب ما يدعى بأنه محاولة لانقلاب جرت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ومعظم الشكاوى تتعلق بأوضاع الاحتجاز. وقد أخطر ممثلي بعد زيارته لأماكن الاحتجاز وإعراجه علنا عن قلقه بشأن التأخير لمدة طويلة في توجيه التهم الرسمية لأولئك الأفراد بعدم قدرة الجهاز القضائي على معالجة تلك القضايا بسرعة بسبب فقدته للوسائل لعمل ذلك. ولم تتوفر حتى الآن إشارة على استعداد الحكومة لتوفير الوسائل اللازمة.

٢٢ - وفي الوقت ذاته شرعت محكمة بيساو الإقليمية في حركة مهمة في ٢٣ أيار/مايو في محاكمة الأعضاء الرئيسيين في المجلس العسكري السابق الذين ظلوا محتجزين بسبب محاولة الانقلاب التي جرت في ٢٢ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وأفرج عنهم مؤقتا في وقت لاحق. وسوف يراقب مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إجراءات المحاكمة.

٢٣ - وقبل بدء المحاكمات ونتيجة لادعاءات منتظمة بتنفيذ إعدامات تعسفية أثناء الأحداث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ كتبت منظمة العفو الدولية إلى الرئيس يالا في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ تطلب منه إجراء تحقيق كامل لفحص تلك الادعاءات ولا سيما الظروف التي أحاطت بوفاة اللواء أنسيومان ماني. وبعد بث محتويات الرسالة عبر وسائل الاتصال المحلية في منتصف أيار/مايو أصبح من الواضح أن طلب منظمة العفو الدولية لإجراء

الاحتياجات في المستقبل وبالرغم من ظهور الإرادة السياسية الواضحة فإن إعادة التشكيل الفعلي للقوات المسلحة لن تتم إلا إذا بدأت المساعدة الدولية في الوصول في شكل برامج دعم كبيرة.

١٨ - وفيما يتعلق ببرنامج إزالة الألغام تواصل منظمة (هيوميد) وهي منظمة إنسانية غير حكومية أنشطتها. ففي ٣٠ نيسان/أبريل تم تدمير ٣٥٢٦ لغما وجهازا متفجرا آخر مما ساهم في تحسين الحالة الأمنية. بيد أن كشف هوميد مؤخرًا المستودع ذخائر يبدو أنه يرجع إلى عهد حرب التحرير من الاستعمار ويضم قنابل من عيار ١٥٥ مم في منطقة أليبود الواقعة على بُعد ١٥ كيلومتر إلى الشمال الغربي من بيساو قد أوضح الحاجة إلى أنشطة التوعية المستمرة من قبل السلطات لتنبية السكان إلى المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها المزارعون والسكان ككل في تلك المناطق.

١٩ - وفي مجال الأمن الداخلي لا يزال الضعف المؤسسي المستمر لقوات الشرطة في غينيا - بيساو وعدم كفاية الدعم اللوجستي وانعدام الإجراءات التشغيلية المعيارية والانعدام التام تقريبا للتدريب بعد قفل مركزي التدريب قد أثر بشكل كبير في قدرة الشرطة للتصدي للتحديات التي تواجهها. وتشمل هذه التحديات قطع الطريق والاتجار غير المشروع في المخدرات وغسيل الأموال وهي أمور ينبغي معالجتها كجزء من الاستراتيجية الشاملة لتوطيد السلام. وتبرز حاجة ملحة للمساعدة الدولية في هذا المجال.

رابعاً - حقوق الإنسان

٢٠ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو أنشطة تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون وإقامة اتصالات منتظمة مع المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني. وقد شعرت بالارتياح إذ لاحظت في هذا الصدد أن وزيرة الخارجية

٢٧ - ظلت إدارة المالية العامة تشكل اهتماما كبيرا للمجتمع الدولي أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. فهناك توافق في الآراء بعدم إمكانية إحراز أي تقدم في المجال الاقتصادي ما لم يتم إصلاح الخلل بين العرض والطلب وتطبيق إجراءات وآليات فعالة لضمان القدرة المالية للبلاد. واقترحت الحكومة بعد بعثة استعراض أرسلها صندوق النقد الدولي في آذار/مارس عددا من التدابير الرامية إلى إعادة الثقة في إدارة المالية العامة.

٢٨ - إلا أن المؤشرات التي ظهرت مؤخرا أوضحت زيادة العجز بدلا من انخفاضه. وأعرب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد ذلك عن تحفظات جادة بشأن بعض اقتراحات الحكومة. ولاحظا على سبيل المثال أن القرارات المتعلقة بخفض الضرائب على صادرات البلاد الأمريكية من ١٠ إلى ٦ في المائة وزيادة أجور العاملين في القطاع العام ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ سوف يؤثران بشكل خطير على مؤشرات الأداء. وأعرب عن القلق أيضا إزاء الإنفاق على أساس عشوائي بدلا من وجود إجراءات ثابتة وأن كشف المرتبات العام لا يعكس الحالة الفعلية لعدد الأفراد المستخدمين بالفعل. واستجابة لهذه الأسباب تصرف وزير المالية بسرعة ليضمن عمل لجنة الخزنة بفعالية أكبر من أجل الإشراف على الإنفاق العام. وقام فريق فني رفيع المستوى بزيارة واشنطن في أواخر أيار/مايو لإجراء محادثات مع المؤسسات المالية الدولية.

٢٩ - ولمساعدة الحكومة في التصدي للتحديات اللاحقة للزراع، واصل فريق الأمم المتحدة القطري أنشطته المشتركة مثل إيفاد بعثات ميدانية مشتركة بين الوكالات إلى جزر بيجاغوس والتعاون الوثيق المشترك بين الوكالات في منطقة غابو وتحديد استجابة متعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعقد دورة استثنائية ليوم واحد للجمعية الوطنية بشأن الموضوع ودعم اشتراك غينيا - بيساو

تحقيق قضائي نزيه يجد بعض الدعم في البلاد وأن هنالك حاجة بالفعل لتسليط الضوء على تلك الأحداث.

٢٤ - وفيما يتعلق بحقوق الطفل قدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المساعدة للحكومة بدعم مقدم من حكومة هولندا في إعداد وتقديم تقرير غينيا - بيساو إلى لجنة حقوق الطفل والذي نظرت فيه اللجنة في اجتماع عقد في جنيف في أواخر أيار/مايو.

خامسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٥ - لم يطرأ على الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحركة العامة سوى تغير ضئيل منذ تقرير الأخير ولكن التقارير التي أرسلت إلى غينيا - بيساو في الشهور الأخيرة من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين أوضحت زيادة الاهتمام بغينيا - بيساو من قبل المجتمع الدولي. واقترح مصرف التنمية الأفريقي بصفة خاصة برنامجا لدعم التعليم الأولي وشرعت هولندا في النظر في تلبية احتياجات بناء القدرات في الوقت الذي أرسلت فيه السويد والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية بعثات بغرض استعراض برامجها للمساعدة. والتقى ممثلي بعثات المانحين في بيساو كما اجتمع بالمقيمين منهم في دكار أثناء بعثة قام بها في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه. وذكر أنه بالرغم من بعض أوجه القلق المتعلقة بالحالة السياسية فقد أعرب المانحون عن استعدادهم لدعم غينيا - بيساو.

٢٦ - استغلت الحكومة أيضا فرصة أتاحت لها أثناء الاجتماع السادس لوزراء الزراعة لاتحاد الدول الناطقة بالبرتغالية المعقد في بيساو يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل الحصول على فهم ودعم لبرامجها لإعادة التعمير.

وتقليص حجم الأسلحة الصغيرة أولوية عليا. وأحث الحكومة على تنفيذ التدابير التي وافقت على اتخاذها لضمان إحراز تقدم في هذه المجالات الحيوية. كما أدعو مجتمع المانحين إلى دعم جهود الحكومة في مجال التنمية وإعادة التأهيل ولا سيما في هذه المجالات ذات الأولوية.

٣٣ - وينبغي أن يشكل الدستور حجر الزاوية في النظام السلمي لغينيا - بيساو ولكن مما يؤسف له أن الارتباك لا يزال قائما بشأن الطريق المسدود الحالي فيما يتعلق ببعض القضايا الدستورية. فليس من الواضح على من تقع المسؤولية في تحريك العملية الدستورية إلى الأمام. ولذلك فإنني أحث الجهازين التنفيذي والتشريعي من الحكومة على الاتفاق من أجل المصلحة الوطنية والتوصل إلى حل توفيقي قريباً.

٣٤ - وإنني أشجع الرئيس يالا على مواصلة جهوده لتمكين فريقه الوزاري ومنحه قدراً من الاستقرار الذي يتيح لهم تحقيق أهدافهم.

٣٥ - ومن الواضح أن بناء السلام عملية صعبة وربما تكون مستحيلة ما لم تستند إلى أساس اقتصادي صلب. وتواجه جهود حكومة الرئيس يالا لبناء السلام والديمقراطية في غينيا - بيساو معوقات أيضاً بسبب محدودية الموارد المتاحة للحكومة. ومن الواضح أن القلق بشأن الإدارة المالية يثير الاهتمام العميق للمجتمع الدولي وهو ما ينبغي أن تعالجه الحكومة كمسألة ذات أولوية. وأحث الحكومة على مواصلة الحوار المشجع الذي بدأته مع مؤسسات بريتون وودز. ثم وبعد اتخاذ الإجراء المرضي وحصول مجتمع المانحين على الضمانات التي يطلبها فإنني آمل أن تنفذ التعهدات التي أبرمت في اجتماع المائدة المستديرة الأخيرة لتقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو والإعداد لمائدة مستديرة دولية ثانية وعقدها في أسرع وقت.

الرسمي في الاجتماعات والمبادرات الدولية بما فيها اجتماعات دكاكر عن الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. وأكمل الفريق القطري مؤخرًا العمل عن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في غينيا - بيساو الذي يضع عمل البرامج والوكالات في المنظومة ضمن السياق العام لبناء السلام.

٣٠ - استأنف برنامج الأغذية العالمي عملياته في غينيا - بيساو في ٢٥ أيار/مايو عندما وصل ٢٠٠٠ طن متري من الأرز تبرعت بها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية إلى ميناء بيساو. وسوف يوزع الأرز على السكان مع وضع ثلاثة أهداف في الاعتبار هي تحسين الالتحاق بالمدارس والمساعدة في معالجة سوء التغذية لدى النساء والأطفال وتلبية الحاجة لإعادة تنشيط الزراعة من خلال تقديم برامج للعمل مقابل الغذاء. ووزع برنامج الأغذية العالمي ٣٧٦٢ طناً من السلع حتى نيسان/أبريل على ١٠٣١٩٠ مستفيداً.

سادسا - ملاحظات

٣١ - لا تزال غينيا - بيساو تواجه تحديات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة ولكن تظل البلاد يسودها السلام. ويشجعنا على ذلك حقيقة أنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية الخطيرة فقد واصل القادة السياسيون مساهمهم لإيجاد اتفاق عن طريق التفاوض. وأنا على ثقة بأن هذه الاتجاهات سوف تستمر وأن الأحزاب سوف تحترم الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

٣٢ - يتطلب توطيد السلام تعزيز سيادة القانون لكفالة الفصل الحقيقي للسلطات وجعل الدولة أكثر استجابة وفعالية في تلبية احتياجات السكان. وينبغي النظر إلى عودة استقلال القضاء كخطوة أساسية في هذا الاتجاه. ويظل تحديث القوات المسلحة بما في ذلك تسريح أفراد القوات المسلحة السابقة وأفراد حركة التحرير وإعادة إدماجهم

٣٦ - وبناء على ذلك، فإنني أجدد ندائي إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة في مجال الميزانية إلى غينيا - بيساو ودعم برنامج إعادة تحديد وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومواصلة برنامج المساعدة التقنية لتعزيز المؤسسات الرئيسية للدولة.

٣٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن عميق تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الذين يواصلون مع فريق الأمم المتحدة القطري في شجاعة وإخلاص تقديم مساهمة جديرة بالتقدير لجهود بناء السلام لحكومة وشعب غينيا - بيساو.